وأول هذه الحقائق أن الإسلام يتجه إلى المعنويات والبواعث والمقاصد والنيات فيجعلها موضع حساب عندا يوم القيامة، وحكمُه على الماديات لا ينفصل عن النية والبواعث، وإذا كانت أحكام الماديات تطبق في الدنيا بين القضاء، وفي مجالس الحكام، فأحكام البواعث للديان، ولنضرب لذلك مثلا في عقد له دخل في المعاملات الاقتصادية الآن، وهو عقد السلم، ومعناهأن يبيع شخص شيئا ً ليس ذلك ذريعة للربا، كأن يقترض شخص مبلغاً من المال على أن يسلمه بعد بضعة. شهر بأكثر مما قبضه، ويتخذ السلم سبيلا لذلك بأن يشترى منه قطنا بثمن بخس يدفعه، على أن يقبض القطن، والثمن الذي قبض في تقدير العاقدين لايمكن أن ينزل إلى ذلك الثمن، فاذا جاء وقت حصاد القطن تسلم قطناً يبيعه بأكثر مما أعطى، بل ربما بضعف ما أعطى، فمن الناحية الدنيوية هذا العقد يكون صحيحاً، ولا يسع القضاء إلا أن يحكم بصحته، ولكنه من حيث الباعث عليه، والنية المطوية عند التعاقد يحاسب ا تعالى عليه، لأن النبى صلى ا وآله وسلم يقول: "إنّما الأعمال بالنيات، وإتما لكل امرىء مانوى، فمن كانت هجرته ولرسوله فهجرته ولرسوله، ومن كانت هجرته لامرأة ينكحها، أو لدينا يصيبها فهجرته لما هاجر إليه". وهكذا نجد المعانى والمقاصد لها حساب بجوار الصور والأشكال، وبذلك يفترق المسلم عن غيره، فهو يعلم أن دينه دين قلوب، كما هو دين نتائج وثمرات، وقد قال عليه السلام: "إن ا لا ينظر إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" ويعلم المؤمن أن دينه يتغلغل في كل ما يعمل، ومن يقصد الخير يكن خَيّرا، ومن يقصد الشريكن شريرا، وعلى المؤمن أن يعرف أن مقدار رضاا عن عمله بمقدار نيته، ولذلك قال عليه السلام: "استفت قبلك، وإن أفتاك الناس وأفتوك" وبهذا يتبين أن الدين ليس في المساجد وحدها، بل في كل عناصر الحياة وأعمالها.

8ـوالحقيقة الثانية التي يجب اعتبارها، وهي مبينة على الأولى -أن كل شيء في الإسلام، سواء أكان في الأعمال